المقدمة

قد ينظر المؤرخون المستقبليون إلى السنوات 1978 - 1980 باعتبارها نقطة تحول ثورية في تاريخ العالم الاجتماعي والاقتصادي. ففي عام 1978، اتخذ دينغ جياو بينغ أولى الخطوات الحاسمة لتحرير اقتصاد تحكمه الشيوعية في بلد يشكل خمس سكان العالم. وكان المسار الذي اختطه دينغ يهدف إلى تحويل الصين خلال عقدين من دولة متخلفة منغلقة على ذاتها إلى مركز مفتوح للدينامية الرأسمالية، بمعدلات نمو مطرد لا نظير لها في التاريخ الإنساني. على الطرف الآخر من المحيط الهادي، وفي ظل ظروف مختلفة تماما، تولى بول فولكر، وهو شخص مغمور نسبيا (لكنه أصبح شهيرا الآن)، قيادة بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في شهر تموز/ يوليو 1979، فأحدث في غضون أشهر قليلة تغيرا دراماتيكيا في السياسة النقدية الأميركية، وتزعم البنك منذ ذلك التاريخ الحرب على التضخم دون النظر إلى النتائج المترتبة (خصوصا ما يتعلق منها بالبطالة). وعبر الأطلسي، كانت مارغريت تاتشر قد انتخبت لتوها رئيسة وزراء بريطانيا في شهر نيسان/ أبريل 1979، بتفويض يخولها كبح سلطة نقابات العمال، وإنهاء الحالة المزرية من الركود التضخمي التي عمت البلاد في العقد الأسبق. ثم انتخب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة عام 1980، واستطاع بما يتمتع به من دماثة وكاريزما شخصيتين وضع الولايات المتحدة على طريق إنعاش اقتصادها مجددا، وذلك عبر دعم الخطوات التي اتخذها فولكر في بنك الاحتياط الفدرالي، وإضافة خلطته الخاصة

من السياسات الهادفة إلى لجم قوة العمل، وتحرير قطاعات الصناعة والزراعة واستخراج الموارد والثروات من القيود الناظمة المفروضة عليها، وإطلاق العنان لسلطة المال في الداخل وعلى المسرح العالمي في آن معا. من مراكز الزلازل المتعددة هذه، نشأت على ما يبدو اندفاعات ثورية انتشرت على نطاق واسع، وأعاد رجع ارتداداتها تشكيل العالم من حولنا بصورة مختلفة كليا.

لا تحدث تحولات بمثل هذا المدى والعمق مصادفة، لذلك يبقى من صلب الموضوع بحث ماهية الوسائل والسبل التي تم فيها انتزاع التركيبة الاقتصادية الجديدة ـ والتي كثيرا ما تندرج تحت تعبير «العولمة» – من أحشاء سابقتها الأقدم عهدا. لقد أخذ كل من فولكر وريغان وتاتشر ودينغ جياو بينغ أطروحات الأقلية التي شاع تداولها منذ أمد بعيد، وحولوها إلى أطروحات الأكثرية (وإنه ليس بدون صراع طويل في كل حالة). أعاد ريغان إلى الحياة تقليدا أقليا داخل الحزب الجمهوري، يعود تاريخه إلى باري غولد ووتر في أوائل الستينيات. وشهد دينغ مد الثروة والنفوذ المتصاعد في اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية، فسعى إلى حشد قوى اشتراكية السوق، بدلا من التخطيط الاقتصادي المركزي، وعمل على استغلالها لحماية مصالح الدولة الصينية ودفعها قدما إلى الأمام. وأخرج فولكر وتاتشر من غياهب الغموض النسبي عقيدة محددة، درجت تسميتها «بالليبرالية الجديدة»، وحولاها إلى المبدأ المركزي لتوجيه الفكر الاقتصادي والإدارة. هذه العقيدة على وجه التحديد ـ أصولها، وصعودها، ومضامينها ـ تبقى مجال اهتمامي الرئيس في السياق الحالي[1].

الليبرالية الجديدة في المقام الأول نظرية في الممارسات السياسية والاقتصادية، تقول بأن الطريقة الأمثل لتحسين الوضع الإنساني تكمن في إطلاق الحريات والمهارات التجارية الإبداعية للفرد، ضمن إطار مؤسساتي عام يتصف بحمايته الشديدة لحقوق الملكية الخاصة، وحرية التجارة، وحرية الأسواق الاقتصادية. ويقتصر دور الدولة في هذه النظرية على إيجاد وصون ذلك الإطار المؤسساتي الملائم لتلك الممارسات. يتحتم على الدولة، مثلا، ضمان قيمة وسلامة الموارد المالية؛ وعليها إقامة الهيكليات والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقضائية المطلوبة لحماية حقوق الملكية الفردية، واستخدام القوة إن اقتضت الحاجة لضمان عمل الأسواق بالصورة الملائمة. عليها أيضا، في حال لم يكن هناك سوق اقتصادي (في مجالات مثل الأراضي أو الماء أو التعليم أو الرعاية الصحية أو الضمان الاجتماعي أو تلوث البيئة)، إيجاد هذه الأسواق، ولو عن طريق التدخل المباشر إن لزم الأمر. خارج نطاق هذه المهام، لا يجب على الدولة أبدا أن تغامر بالتدخل. في الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص، يتحتم على الدولة إبقاء تدخلاتها في الأسواق (بعد إنشائها) على أدنى المستويات الضرورية، لأن الدولة حسب هذه النظرية لا يمكنها الحصول على قدر كاف من المعلومات يخول لها القدرة على تأويل مؤشرات السوق (الأسعار) أو التنبؤ بها؛ ولأن جماعات الضغط والمصالح القوية (خصوصا في الدول الديمقراطية) لا بد وأن تشوه وتستغل تدخلات الدولة لمنفعتها الخاصة.

منذ السبعينيات، شهدت مناحي التفكير والممارسات السياسية ـ الاقتصادية كافة تحولا واضحا وأكيدا نحو الليبرالية الجديدة، فأصبحت الخصخصة، وتحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة، وانسحاب

الدولة خارج نطاق العديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، شائعة على أوسع مدى في كل مكان في العالم. كل الدول تقريبا ـ سواء تلك التي تم «سكها» حديثا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أم دول الرعاية الاجتماعية والاشتراكيات الديمقراطية على الطراز القديم، كالسويد ونيوزيلندا ـ تبنت نسخة معدلة من النظرية الليبرالية الجديدة، طواعية حينا واستجابة لضغوطات قسرية في حالات أخرى، فعدَّلت على الأقل بعض سياساتها وممارساتها تبعا لذلك. حتى جنوب أفريقيا ما بعد نظام التفرقة العنصرية اعتنقت على جناح السرعة مبادئ الليبرالية الجديدة؛ ويبدو أن الصين المعاصرة، كما نرى لاحقا، تسير في هذا الاتجاه. إضافة إلى ذلك، يحتل دعاة الطريقة الليبرالية الجديدة اليوم مناصب بالغة التأثير في المجالات التربوية والتعليمية (الجامعات والعديد من معاهد الأبحاث)، ووسائل الإعلام، وفي قاعات اجتماع مجالس إدارة الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية المختلفة، وفي مؤسسات الدولة المفتاحية (وزارات الخزانة والبنوك المركزية)، وفي المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الناظمة لحركة المال والتجارة العالمية. لقد هيمنت الليبرالية الجديدة، باختصار، على صيغة الخطاب الاقتصادي المعاصر، وتغلغلت تأثيراتها في طرائق التفكير إلى حد اندمجت فيه مع الرأي السديد والرؤية البدهية لفهم العالم وتأويله والعيش فيه.

بيد أن العملية الليبرالية الجديدة استتبعت الكثير من «التدمير الخلّاق»، ليس فقط للأطر والقوى المؤسساتية السابقة (إذ تحدت حتى الأشكال التقليدية لسيادة الدولة)، بل أيضا لتقسيمات العمل، والعلاقات

الاجتماعيـة، وخدمـات الرعايـة الاجتماعيـة، والتركيبـات التكنولوجية المختلفة، وطرق الحياة، والتفكير، والتكاثر، والارتباط بالأرض، والعادات الشعوريـة والوجدانية. إن الليبرالية الجديدة تعتبر العلاقات التبادلية في السوق الاقتصادي «قيمة أخلاقية بحد ذاتها، قادرة على أن تكون دليل عمل للفعل الإنساني بصيغه وأشكاله كافة، وبديلا عن كل المعتقدات الأخلاقية التي سبق اعتناقها»، ولذلك تؤكد على أهمية العلاقات التعاقدية في ساحة السـوق[2]. كمـا تؤمـن بإمكانية الارتقـاء بالخير الاجتماعـي إلى حدوده القصوى عـبر توسيع مدى ووتيرة تعاملات السوق إلى حدودها القصوى، فتسعـى إلى إدراج صيغ الفعل الإنساني كافـة ضمن حيز السوق. ويتطلب ذلك بالضرورة ابتكار تكنولوجيات معلومات مختلفة، وإيجاد قدرات تراكم وتخزيـن وتحويل وتحليل واستخدام قواعد بيانات هائلة لإرشاد القرارات وتوجيهها على امتداد ساحة السوق العالمي، ومن هنا تحديدا ينبع الاهتمام الشديد لليبرالية الجديدة بتكنولوجيا المعلومات (الأمر الذي دفع بعضهم إلى الإعلان عن ظهور نوع جديد من «مجتمع المعلومات»). وقد ركزت هذه التكنولوجيـات الكثافة المتزايدة لتعامـلات السوق مكانيا وزمانيا على حد سـواء، فأنتجـت اندفاعا شديدا نحو مـا أسميته في مـكان آخر «التكثيف الزمـاني ـ المكاني»، بحيث تزداد الفائدة طردا مع اتساع المدى الجغرافي (لذلـك يجري التأكيد على أهمية «العولمة») وقصر أمد العقود في السوق. وتوازي هذه الأفضلية الزمانية قصيرة الأمد توصيف ليوتار الشهير لحالة ما بعد الحداثة، حيث يحل «العقد الآني والمؤقت» محل «المؤسسات الدائمة في السياقـات المهنيـة، والوجدانيـة، والجنسيـة، والثقافيـة، والأسريـة، والدوليـة، إضافـة إلى الشؤون السياسيـة». وكما بينـت سابقا في كتابي

حالـة ما بعد الحداثة، تبقى العواقب الثقافية الناجمة عن هيمنة أخلاقية السوق هذه كثيرة ومترابطة.

في حين يتوافر اليوم العديد من الروايات العامة عن التحولات العالمية وآثارها، فإن ما ينقصنا عموما ـ وهنا تكمن الفجوة التي يسعى الكتاب الحالي إلى ملئها ـ هو القصة السياسية/ الاقتصادية لليبرالية الجديدة: من أين جاءت، وكيف انتشرت بمثل تلك الشمولية على المسرح العالمي؟ كما آمل أن يشير الاشتباك النقدي مع هذه الرواية إلى وجود إطار لتحديد وإقامة ترتيبات سياسية واقتصادية بديلة.

لقد استفدت مؤخرا من حوارات أجريتها مع جيرار دومينيل وسام غيندن وليو بانيتش. وفي رقبتي دين أبعد عهدا لكل من ماسو ميوشي، وجيوفاني أريغي، وباتريك بوند، وسيندي كاتز، ونيل سميث، وبيرتل أولمان، وماريا كايكا، وإيريك سونغيدو ـ فقد كان اجتماعي بهم في مؤتمر عن الليبرالية الجديدة، رعته مؤسسة روزا لوكسمبورغ في مدينة برلين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، بمثابة الشرارة التي أثارت اهتمامي بهذا الموضوع. أود أن أشكر هنا بيل كيلي، رئيس مركز الخريجين في جامعة مدينة نيويورك، كما أشكر زملائي وطلابي في برنامج علم الإناسة ـ بالدرجة الأولى وإن لم يكن حصريا ـ لاهتمامهم ودعمهم. لكني، بالطبع، أحل الجميع من أي مسؤولية عن التبعات والنتائج المترتبة.